

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ قسم ١٢ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٤ (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) اعتهاد إضافي قدره ٢٠٠,٠٠٠ ج (سبعين ألف جنيه) منه ٢٠٠,٠٠٠ ج في باب ٢ (مصاريفات عامة) و ٥٠٠,٠٠٠ ج في باب ٣ (أعمال جديدة) لتسوية تجاوزات بعض بنود هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة — المبلغ الذي كان معلّباً ملئاً مصلحة الضمان الاجتماعي وأضيف لإيرادات الميزانية .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقرار معاين في ١٦ شعبان سنة ١٩٥٢ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم
أمين وصي العرش الموقت
وزير الأشغال العمومية وزير المالية والسداد رئيس مجلس الوزراء
مراد فهمي عبد الجليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواه (أ.ح)

قانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٣

إنشاء وظائف في ميزانية جامعة فؤاد الأول
لسنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقته مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تنشأ في ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ (كلية التجارة) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) مدد ٣ (ثلاثة) وظائف مدرسية لفاس في الكادر الفني العالي اثنان منها في الدرجة الخامسة بمتوسط ٣٦٠ ج سنواً والثالثة في الدرجة السادسة بمتوسط ٢٤٠ ج سنواً مقابل الغاء عدد ٣ وظائف مدرسين أحنت بمتوسط سنوى لكل منها مدره ٥٢٠ ج من نفس الميزانية .

قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٣

فتح اعتهاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقته مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ قسم ٢ (الدين العام) اعتهاد إضافي قدره ٩٠٠٠ ج (تسعون ألف جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في هذا القسم لتفطية الحطبطة التي استحقت لونستحق فعلاً حتى نهاية السنة المالية الحالية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من عموم الميزانية .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ،

صدر بقرار معاين في ١٦ شعبان سنة ١٩٥٢ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد

رئيس مجلس الوزراء

عبد الجليل إبراهيم العمري

قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٣

فتح اعتهاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقته مجلس الوزراء ،

مادة ٢ - على وزير المالية والبحرية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ما

صدر بقرار عايدن في ١٦ شعبان سنة ١٢٧٢ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت
وزير المالية والاقتصاد وزير الخارجية والبحرية رئيس مجلس الوزراء
عبد الجليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٣

تعديل توزيع الاعتماد الإضافي المقترن بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٥٣

باسم الأمة
وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،

وبناء على ما صدر بوزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعدل توزيع الاعتماد الإضافي المقترن بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٦ (وزارة الخارجية والبحرية) باب ٣ (أعمال جديدة) وقدره ٣٢٠,٠٠٠ ج (ثلاثمائة وعشرون ألف جنيه) بمحله ٢٥١,٠٠٠ ج في فرع ٣ (القوات الجوية) و٦٩,٠٠٠ ج في فرع ٩ (مصنع الطائرات).

مادة ٢ - على وزير المالية والبحرية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ما

صدر بقرار عايدن في ١٦ شعبان سنة ١٢٧٢ (٢٠ أبريل ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير الخارجية والبحرية رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد وال المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ما

صدر بقرار عايدن في ١٦ شعبان سنة ١٢٧٢ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير المعارف العمومية وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل محمود القباني عبد الجليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٣

بمعاملة ضباط خفر السواحل وحرس المعايد والجمارك بأحكام
المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،

وعدل المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية
والمعمدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٩ و٦١ لسنة ١٩٥٠ والمると بقانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٢

وعلى ما أرائه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ووزير الخارجية والبحرية
وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى على ضباط مصلحة خفر السواحل وضباط حرس
المعايد والجمارك أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار إليه.

ويعتبر صحباً كل ما تم من حالات الانتفاع بأحكام ذلك المرسوم
بقانون طبقاً للقرار الوزاري الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩٤٠